الأنباء
الاربعاء 20 مايو 2015

نبيل الفضل خلال الجلسة

فيصل الشايع

م.محمد الهدية

جمال العمر

لتتمكن من إعداد تقريرها النهائي ورفعه إلى المجلس

تمديد عمل لجنة التحقيق في تجاوزات «الزراعة» لمدة أسبوعين

الشيخ خالد الجراح وحمدان العازمي

الشيخ محمد الخالد مع بعض النواب

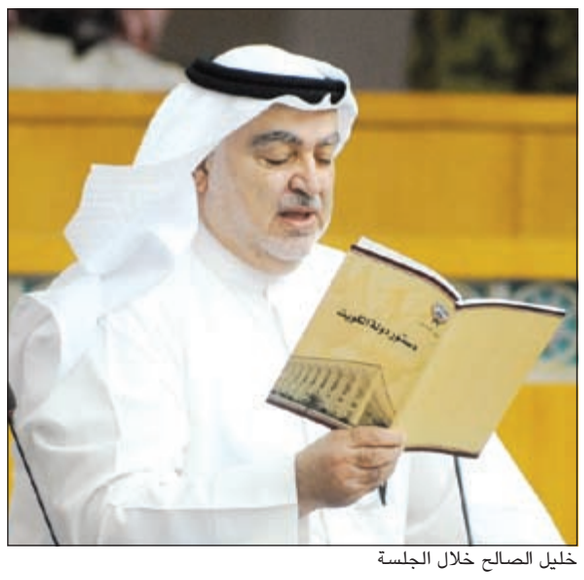
خليل الصالح خلال الجلسة

فيصل الكندري

تتمة المنشور ص 10

طبيعة عمل الوزارة لا ينبغي لرجل الشارع أن يعرف عملها، وتؤكد المحكمة الدستورية أن رقابة وزارة الخارجية ليست كأي وزارة أخرى.

وزارة الخارجية هي سدرة صباح الأحمد في صحراء الديبلوماسية العالمية.

أرفض شطب المحور ولكن أطلب شطب الاستجواب كاملا ولكن في جلسة سرية.

● مرزوق الغانم: لن أسمح بأي ممارسة برلمانية تنحرف في إطارها الدستوري ولن أسمح بأي شرخ طائفي وتهدد المصلحة العليا للبلاد أو تقوض استقرار المجتمع وتجانسه.

● د.عبدالحميد دشتي: ما سمعته كلاما جميلا وأؤمن به ايمانا مُطلقا وأتعجب ان تزايدوا عليّ فيه، وكأنهم صوروا دشتي تمرد على طاعة صباح الاحمد، الكويت جبلت على محبة اسرة آل الصباح، اقسمت ان اكون مخلصا للوطن وللأمير، والإخلاص لا احد يزايد علي فيه، ارجعوا لتاريخ عبدالحميد دشتي وإخلاصه للكويت.

اريد ان ارسخ مبادئ دستورية ولا خلاف على سلطات صاحب السمو الامير في مرسوم الحرب، فهل لنا الحق ان نشارك سموه بصفتنا مشرعين في قرار الحرب.

ازاول عملي ودوري التأكد من التزام الدولة بأحكام الدستور وأن ذلك سيحقق المصلحة العليا للبلاد، وسعيد جدا بأن نتكلم عن قرار الحرب هل لنا المشاركة ام لا؟ فسرت المادة 68 كما علمني اياها المغفور له الامير الوالد الشيخ سعد العبدالله في 1962/6/2 عندما قال للدكتور عثمان خليل «وأخذ موافقة مجلس الامة روتينية في رأيي ولا ضرورة للنص عليها».

وأنا اقول انه من منطلق رقابي، فلا احد يجرؤ او يشكك في سموه وأنه يرى ما لا نرى، ما عندنا خلاف على ذلك، ولكن الثابت على ان مرسوم الحرب الدفاعية لا يفلت من العرض على المجلس.

ومن ناحية اخرى تتباين الرؤى والأفكار لأن لدينا حكاما ربونا على الديموقراطية، عندما نرسل قواتنا لتشارك في عاصفة الحزم بقيادة السعودية.

الحريص: المحور الأول من استجواب دشتي يضر بالصالح العام

الكندري: المذكرة التفسيرية للدستور تعطي مجالاً واسعاً لتصرف رئيس الدولة دون الرجوع إلى المجلس

الفضل: أرفض شطب المحور الأول وأطالب بشطب الاستجواب برمته في جلسة سرية

دشتي: لا خلاف على سلطات سمو الأمير في مراسيم الحرب

مبارك الحريص

د.خليل عبدالله

الشيخ صباح الخالد وكانت النتيجة كالتالي:

الحضور 56 موافقة 45 عدم موافقة 9 امتناع 2

● موافقة على الطلب بشطب المحور الأول.

● د.عبدالحميد دشتي: المجلس سيد قراراته ونحترم قراره، والمحور دستوري 100٪ ولم اكن اتمنى اتخاذ هذا القرار وكنت اتمنى تمكيني من المناقشة لأن هذا يدون في المضابط وللتاريخ، واذا انعقدت الجلسة سرية.

● قاطعه الرئيس بأنه ينبغي التحدث عن دستورية المحور ام لا، ولا تدخل في المضمون.

● عبدالحميد دشتي مكملا: لماذا لا تعبرون عن آرائكم؟

● وقاطعه الرئيس مرة اخرى وانتهت كلمة دشتي.

● وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد: الطلب كان محددا بشطب المحور الأول لمخالفته للدستور واللائحة والمحكمة الدستورية وأغناني الزملاء عن الخوض في كل هذه المخالفات، وإجراؤنا اليوم يأتي استكمالا لما سرنا عليه في المجلس من ان تكون ضمن اللوائح الدستورية واللائحة فأرجو أخذ رأي المجلس في شطب المحور الأول.

● مرزوق الغانم: كان هناك طلب من النائب فيصل الكندري بقراءة رأي الخبراء الدستوريين وكلهم الخمسة اجمعوا على ان المحور غير دستوري ومن حق المجلس شطب المحور المخالف.

وجرى التصويت نداء بالاسم على شطب المحور الأول من استجواب

● قاطعه الرئيس الغانم: انت ملتزم بكل النصوص جزاك الله خيرا والمادة 69 من اللائحة يجوز عقدها سرية ولن ارفع الجلسة وسوف اكمل البند.

● وتلا الأمين العام طلبا بشأن عقد الجلسة سرية من اجل المصلحة العامة وفقا للمادة 69 من اللائحة.

● مرزوق الغانم: مناقشة سرية الجلسة من عدمها تكون أثناء الجلسة سرية فتخلى القاعة.

استؤنفت الجلسة برئاسة رئيس المجلس مرزوق الغانم عند الساعة الواحدة واستأنف المجلس النظر في بنود جدول الأعمال.

● مرزوق الغانم: عقد المجلس جلسة سرية للنظر في الطلب المقدم من 12 عضوا وفقا للمادة 69 من اللائحة الداخلية، وبالتالي تحولت الى سرية، وقبل مباشرة الإجراءات غادر الأخ المستجوب قاعة المجلس وأبلغني بأنه انسحب من الجلسة وعرضت الأمر على المجلس وكانت هناك وجهة نظر بالتصويت على سرية الجلسة وطبقت المادة 141 وبناء عليه تأكدت من عدم حضور المستجوب وبعد ذلك طبقت المادة ولم يتبن أحد النواب الاستجواب وانتهى المجلس بأغلبية 43 عضوا من 55 عضوا واعتبر النائب غائبا ومتنازلا عن الاستجواب وتم رفع الاستجواب من جدول الأعمال.

● صالح عاشور: نقاط النظام على المادة 86 لا يجوز مقاطعة المتكلم من النواب ولا إبداء الملاحظة له، وما حدث بالجلسة اذا الاخوان التزموا فلن نرى ما حدث، والأمور ستسير بطريقة قانونية، لكن تدخلات النواب سوت لنا ربكة وكدنا ان نصل الى عراك بالأيدي.

المجلس به لائحة تنظم الإجراءات، ونتمنى عليك ان تنبه النواب بالالتزام باللائحة، فالرئيس هو القادر على إدارة الجلسة، وعلى النواب اصلا ان يستأذنوا عند طلب الحديث، ولا تجوز مقاطعة النائب المتحدث، ونرجو من النواب الاطلاع على اللائحة وخاصة المواد 86 و87 و88 لكي نعطي الصورة المشرفة عن دور المجلس الرقابي الممتاز والتشريعي الممتاز، ولا نكرر صورة المجالس السابقة.

● مرزوق الغانم: أتفق مع كل ما تفضلت به وأتمنى من كل الزملاء الالتزام باللائحة.

تقارير لجنة الميزانيات

تقارير لجنة الميزانيات حول ميزانية هيئة مكافحة الفساد، والهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة، والهيئة العامة للعناية وطباعة القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما، وبنك الائتمان الكويتي، وبنك الكويت المركزي.

● عدنان عبدالصمد: لدينا حسابات ختامية لـ5 جهات وأيضا ميزانيات وأتمنى ان يتم التصويت عليهما كما في السابق وكما انتهت إليه اللجنة.

وجرى التصويت على الحسابات الختامية للجهات الخمس السابقة وكانت النتيجة كالتالي:

الحضور 40، موافقة 38، عدم موافقة 2، امتناع 0.

وافق المجلس على تقارير لجنة الميزانيات الـ5 والمتضمنة الموافقة على الحسابات الختامية لجهات: مكافحة الفساد وبنك الائتمان وبنك الكويت المركزي وهيئة الإعاقة وهيئة علوم القرآن. وانتقل المجلس للتصويت على ميزانيات الجهات الـ5 السابقة وكانت النتيجة كالتالي:

● هند الصبيح: نقدر رأي اللجنة بعدم الموافقة وسنعمل على الأخذ بالملاحظات وتوجيه الهيئة لمعالجة المخالفات ونتعهد في بداية دور الانعقاد بتقديم التقرير، متضمنا الرد على جميع الملاحظات.

وزير العدل يعقوب الصانع: ديوان المحاسبة ذراع مهم للسلطة التشريعية لتصويب الملاحظات، نحن نتفق مع بعض هذه الملاحظات وفي الفترة التي توليت الحقيبة شكلت لجنة خاصة للبحث في هذه الملاحظات وأسبابها ونتعهد أمام مجلسكم الموقر بأن نقوم بكل ما يطلب منا من ملاحظات ونتعهد في دور الانعقاد المقبل بإعطائكم تقريرا مفصلا عن هذه الملاحظات.

● عدنان عبدالصمد: الهيئة لم تقم بدورها المنوط بها حسب قانون إنشائها ولن نعطل الميزانية لكن بشرط ان يكون هناك التزام بأن يصلنا رد الوزارة بخصوص هذه الملاحظات.

وجرى التصويت على ميزانيات الجهات الـ5 السابقة وكانت النتيجة كالتالي:

الحضور 41، موافقة 39، عدم موافقة 2.

وافق المجلس على ميزانيات الجهات الـ5 السابقة.

● مرزوق الغانم: ترفع الجلسة الى غد صباحا.

الغانم: لن يوقف الفوضى البرلمانية السابقة إلا الالتزام بالدستور

أكد رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم انه لن يوقف الفوضى البرلمانية السابقة الا الالتزام بالدستور روحا ونصا، مشيرا الى ان هذا الامر هو سياسة المجلس الحالي، واضاف الغانم في تصريح للصحافيين عقب انتهاء جلسة مجلس الامة العادية ان سياسة هذا المجلس منذ بداية الفصل التشريعي ان ما هو دستوري من الاستجواب يناقش وما هو غير دستوري يستبعد، مؤكدا ان من يحدد هذا الامر هو النائب نفسه، وأوضح ان النائب نفسه يستطيع ان يستعين بآراء الخبراء الدستوريين او اجتهاده الشخصي، لكن هو المسؤول وفقا للدستور عن قراره وموقفه. وذكر الغانم ان ما حدث في الجلسة امس انه عند وصول المجلس الى بند الاستجواب المقدم من النائب د.عبدالحميد دشتي الى النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد كان من حق الوزير ان يطلب الاجل نظرا لعدم انقضاء فترة الـ 14 يوما على الاستجواب، الا ان الوزير اعلن رغبته في مناقشة الاستجواب.

وتابع قائلا: ان الوزير المستجوب تقدم بطلب لشطب المحور الاول من الاستجواب لعدم دستوريته، فاتخذت الاجراءات اللائحية السليمة وطرح الموضوع للنقاش، وقد تحدث مؤيدان اثنين للطلب ومعارضان اثنين لذلك، وقد تحدث الاخوة ولكل منهم وجاهة في وجهة النظر التي طرحها، وتم التصويت بأغلبية الاعضاء الحاضرين بشطب المحور الاول من الاستجواب.

واشار الغانم الى انه اثناء النقاش كنت مع الاغلبية من النواب نؤكد اننا لن نسمح بأي ممارسة برلمانية تنحرف عن اطارها الدستوري واللائحي الصحيح، فلا يقبل اي نائب بأن تكون الممارسات البرلمانية مدخلا لطرح فئوي او طائفي او لتمزيق المجتمع، موضحا انه تقدم 12 نائبا بطلب تحويل الجلسة الى سرية وفق المادة 69 من اللائحة الداخلية للمجلس، وان تتم مناقشة السرية من عدمها اثناء سرية الجلسة. وأفاد بأنه وقبل مناقشة السرية ابلغني النائب المستجوب بانسحابه من الجلسة وتوجهنا بتطبيق المادة 141 من اللائحة، مبينا ان هناك وجهة نظر ان يتم التصويت على سرية الجلسة من عدمها حتى في حال عدم وجود الاخ المستجوب.

ولفت الرئيس الغانم الى انه على الرغم من ان المادة 141 من اللائحة واضحة وصريحة وتنص على التالي «اذا تنازل المستجوب عن استجوابه او غاب عن الجلسة المحددة لنظره فلا ينظره المجلس الا اذا تبناه في الجلسة او قبلها احد الاعضاء»، مؤكدا انه قام بالنداء على الاخ المستجوب عبدالحميد دشتي 3 مرات لتأكيد عدم وجوده، وقال انه طرح هذا الامر على المجلس بالتوجه الى المادة 141 من اللائحة مباشرة، وكان قرار النواب هو التوجه مباشرة الى المادة 141 وذلك لعدم وجود النائب المستجوب بالقاعة.

وأشار الى انه عرض الاستجواب على نواب المجلس ان كان يرغب احدهم في تبني هذا الاستجواب وفقا للمادة 141 والتي تنص على «انه لا ينظره المجلس الا اذا تبناه احد الاعضاء» ولم يبد اي من النواب رغبته في تبني الاستجواب، وبناء عليه تم رفع الاستجواب من جدول الاعمال وعودة الجلسة بالتالي الى العلنية، وأوضح انه عرض الاستجواب على هيئة الخبراء الدستوريين في المجلس، مشيرا الى اجماع كل الخبراء الخمسة في الهيئة على عدم دستورية المحور الاول للاستجواب، بل ان البعض منهم ذهب ابعد من ذلك وقال ان محورين من الاستجواب غير دستوريين، ومنهم من قال ان جميع المحاور غير دستورية الا ان الاجماع كان على عدم دستورية المحور الاول.

وردا على سؤال حول مدى جواز شطب المحاور غير الدستورية، افاد باجماع الخبراء الدستوريين على جواز استبعاد المحاور غير الدستورية او اتخاذ اي قرار آخر باعتبار ان ذلك من سلطة مجلس الامة، وهو الذي يقرر ذلك، وذكر ان الذي يريد ان يناقش استجوابه فعليه ان يقدمه وفقا لاطار الدستور واللائحة الداخلية للمجلس، واذا خرج عن هذا فسيتم استبعاد اي امر غير دستوري، مشيرا الى ان الحكم والمسؤول امام المولى القدير والشعب الكويتي هم نواب الامة.

واكد الغانم ان المجلس انتهى اليوم (امس) من التصويت على خمسة تقارير للجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية، مشيدا بالجهود الجبارة التي بذلها ويبذلها من نواب وموظفي اللجنة للانتهاء من تقارير الميزانيات.

وعما اذا ستخصص جلسات المجلس المقبلة لمشروعات القوانين بشأن الميزانيات والحسابات الختامية، قال: نحن على تواصل مستمر مع رئيس لجنة الميزانية والحساب الختامي وما تنتهي منه اللجنة نناقشه فورا في الجلسة وفي الوقت نفسه نمضي بجدول الاعمال وفقا لما هو مخطط له. واضاف الغانم: اذا كان دور الانعقاد الماضي قد شهد تحقيق رقم قياسي في انجاز التشريعات، فإن دور الانعقاد الحالي فاق ما تحقق في الدور الماضي بفضل تعاون النواب وجهودهم.

شركة الصناعات البلاستيكية
(ش.م.ك. مقفلة)

دعـوة

لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية
للسنة المالية المنتهية في 2014/12/31

يسر مجلس إدارة الشركة دعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية فى 2014/12/31 ،
و المقرر إنعقادها في تمام الساعة العاشرة و الخامسة و أربعين دقيقة صباح يوم الخميس الموافق 2015/6/4 ، وذلك في مجمع الوزارات – مبنى وزارة التجارة والصناعة – بلوك (2) – الطابق الأول – قاعة (ب)، و ذلك للنظر في البنود المدرجة بجدول الأعمال.

رئيس مجلس الإدارة

للإستفسار : 24731908 - 24742623

سمو رئيس الوزراء يستمع لحديث كامل العوضي بحضور الشيخ خالد الجراح

شركة المساكن الدولية للتطوير العقاري

توزيع الأرباح النقدية لعام 2014

بناء على قرار الجمعية العمومية لمساهمي الشركة المنعقدة بتاريخ 2015/05/07 والقاضي بتوزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 بنسبة 6 % (أي بواقع 6 فلس كويتي للسهم الواحد) وذلك للمساهمين المقيدين بسجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية .
فإنه يسر مجلس إدارة شركة المساكن الدولية للتطوير العقاري – شركة مساهمة كويتية (عامة) أن يعلن للمساهمين الكرام بأنه سيتم البدء بتسليم الأرباح المذكورة اعتباراً من :

الخميس الموافق 2015/05/21

لإستلام شيكات الأرباح النقدية يرجى من المساهمين مراجعة مقر الشركة
(شرق - شارع أحمد الجابر - برج العربية - الدور العشرين) .

هاتف: 1888811 - داخلي: 1260
وذلك خلال ساعات العمل الرسمي من الأحد إلى الخميس
من الساعة 8:00 صباحا و لغاية الساعة 2:00 بعد الظهر.

والله الموفق ،،،

مجلس الإدارة